

# سرائع العراق القديم

## اولا: مقدمة و عرض عام

بقلم : طه باقر - أمين المتحف العراقي

انقاض مدنهم العافية تمثل مختلف النواحي فى تنظيم الهيئة الاجتماعية فهى والشرائع المدونة التى جاءت من منهم تمثل لنا صورة لا بأس بها بل تكاد تكون كاملة للقواعد الاجتماعية التى نظمت بموجبها حياة البشر . وتعد سرائع العراق القديم بوجه التأكيد اولى الجهود البشرية فى تنظيم الحياة وفق أصول وقواعد مدونة ، وسيوضح من كلامنا على ظهور الشرائع فى العراق انه لدينا من الدلائل التاريخية ما يشير الى وجود القوانين حتى فى العهود الشبيهة بالتاريخية وهى العصور التى بدأ فيها التدوين بالكتابة فى الالف الرابع ق م . وكان من جملة الميزات البارزة فى حضارة العراق القديم ان الناس امتازوا عن سائر الشعوب القديمة باحترامهم وتمسكهم بأحكام القوانين ، فكانت المعاملات كافة، صغيرها وكبيرها ، وجميع الاحوال الشخصية تجرى وفق أحكام معروفة وان جميع هذه الامور والشؤون الاجتماعية لا تعد ملزمة صحيحة ما لم تدون بأسلوب قانونى ، ولهذا السبب بوسعنا أن نقول ان هذا التعامل المنظم الذى

لقد ذكرنا فى أعداد سالفه من هذه المجلة طرفا من الحياة الاجتماعية لسكان العراق القدماء مما يتعلق بالناحية الدينية ، ويحسن بنا الآن أن نتابع بحوثنا فى دراسة حضارة العراق بأخذ ناحية أخرى من الحياة الاجتماعية ، وهى الشرائع التى كانت تنظم بموجبها تلك الحياة فنقول انه اذا كان لا يصح فى منهج « علم القانون المسوازن » الحكم على الاحوال الاجتماعية لشعب ما بالاقتصار على شريعته المدونة باعتبار ان هذه لا تبين الا جزءا من الاحوال المثالية دون الواقع (١) ، فانه فى حالة سكان العراق القدامى لا تقتصر معرفتنا بأحوالهم الاجتماعية وتنظيمها على أصول وقواعد على ما جاء من سرائعهم المدونة بل الى ذلك مئات الالوف من العقود والمستندات القانونية والتجارية والادارية . ان هذه المصادر الغزيرة من رقم الطين التى خلفها لنا سكان العراق القدامى مطمورة فى

(١) دائرة المعارف البريطانية ، الطبعة الرابعة عشرة ، مجلد ١٣ الص ٢٠٣ بالإشارة الى Steinmetz, Meaning of Sociology, p. 10

شرائع حمورابى<sup>(٢)</sup> . ومما جاءنا من مآثرهم بهذا الصدد انه « اذا لم يرع الملك العدل فسينور اتباعه وتخرّب بلاده » ، واذا لم يسر على قوانين بلاده فسينغير الاله « ايا » ، الذى بيده القدر ، مصيره ويصيره الى أسوأ مآل » وكان الاله الشمس ( شمش ) من جملة الالهة السّدين خصّوا بأنهم مصدر الشريعة والعدل حيث « يبدد الظلمات بنوره » والقضى الاعظم الذى « ينظر الى الضعفاء بعين العطف والرضا » وقد امثل حمورابى « بآمر شمش قاضى السماء والارض الاعظم بأن ينشر العدل ويجعلنه يشرق على البلاد »<sup>(٣)</sup> . وقد نعت فى بعض الادعية الاشورية المخصصة له بكونه « استقم من نافضى العهد واليمين والزواج ومن الشر والفساد والرشوة ومن الربا افاحش وبيع الغبن والغش فى الكيل »<sup>(٤)</sup> . ومما تحسن الاشارة اليه فى هذا

(٢) « لما عهد « آنو » العظيم سيد ملائكة الارض و « انليل » رب السماء والارض الذى بيده مصير البلاد ، الى مردوخ ، بكر « ايا » أن يحكم جميع البشر ، وعندما عظماء بين ملائكة السماء ، وجعل اسم بابل مجيدا شهيرا فى جميع الدنيا وأسس فيها مملكة راسخة البنيان رسوخ السماء والارض - انتدبنى آنثذ « آنو وأنليل » ، أنا حمورابى ، الامير الكريم ، عابد الالهة ، لانشئ العدل فى البلاد وأقضى على الشر والغش وأمنع القوى من اضطهاد الضعيف . . . الخ » ( شرائع حمورابى ، المقدمة ، العمود الاول الاسطر ١ - ٤٠ )  
(٣) شرائع حمورابى ، الخاتمة العمود ٤٠

السطر ٨٤ - ٩٨ .

(٤) C. Gray, *The Shamash Religious Texts*

(Chicago, 1901), No. 1. 87 ff.

كان عليه اولئك الناس القدامى لا يمكن أن يزدهر ويعيش الا بقوانين عادلة تستأصل الغش وتزيل التحكم وتثبت التعامل الجارى وفق العرف المدون ، ومن الناحية الثانية ادى هذا التمسك الشديد بأحكام القانون فى شؤون الحياة كافة الى جعل الناس يتصفون بلجلجتهم فى الامور القانونية ويكثر من الدعاى والترافع . ومهما كانت الحال لم تظهر الشرائع بزمن أقدم وبوجد أعمق عند شعب آخر من شعوب الشرق القديم مثل سكان العراق القدامى ولا سيما البابليين منهم لان الاشوريين لم يعنو عناية البابليين بأمور التجارة والقانون . وبوسع الباحث أن يرى تغلغل النظم والشرائع فى حياة العراق القديم فى ناحية أخرى من آثارهم ونعنى بذلك مآثر ملوكهم وأمرائهم مما وصل الينا من كتاباتهم وسجلاتهم الرسمية ، فتكاد لا تخلو سجلات كل منهم مهما كن نوعها من اشارة الا انه عمل لنشر العدل وأمن حقوق الضعفاء وأقر شرائع الالهة ، ولو اقتصر الامر على ذلك لعد هذا من قبيل الدعاوة والمباهاة ولكن الآثار التى جاءتنا منهم تؤكد صدق دعواهم . ومما قوى تمسك الناس بالنظم والقواعد المتعارف عليها انهم كانوا يرون مصدرها وأصلها من الالهة ، فكان الماوك عند ذكرهم نشر العدل وتشريع الشرائع يقولون انهم مسوقون بأرادة الالهة ورغبتها كما جاء فى مقدمة

فيها نص أو انه مقصور على التفسير والايضاحات عند التطبيق . وقد رأينا فيما سبق كيف ان حمورابي قد عزا شرائعه الى أمر الالهة ، و اضاف الى ذلك في الخاتمة اللغات على من يحورها أو يبدلها .

٢ - أما الامر الواقع فهو ان أصول شرائع العراق القديم مستمدة بالدرجة الاولى من القضاء . فقانون حمورابي والقوانين القديمة المستند اليها نشأت من عرف قانوني طويل العهد مؤسس على أفضية المحاكم والقضاة فكانت هذه الاحكام سوابق قضائية اكتسبت بمرور الزمان صفة القانون الرسمي بعد تقييدها وصوغها بهيئة مواد قانونية وان الارادات الملكية في القضايا الجديدة أو في تفسير بعض الاحكام السابقة وتحويرها تعد كذلك من قبيل هذا المصدر الرسمي . ومما يحسن ذكره بهذا الصدد ان الكلمة السمرية لقانون (دى - تل - لا ) تعني « حكما أو قضاء كاملا أو صادرا » وتطلق نفس الكلمة على الحكم أو القضاء الصادر من المحكمة . وقد أطلق الساميون كلمة « دينو » التي تعني بالاصل قضية أو حكم معينين على القانون كذلك (٧) . ومنها

(٧) ومثل هذا يقال في القانون العبري .

فمما يستنبط من مطاوي التوراة ان قوانين العهد القديم قد مرت في مراحل تاريخية كثيرة ، وقد بدأ القانون يظهر عند الاسرائيليين ، كما في العراق القديم ، حين أخذ الناس يلجئون في خصوماتهم الى حكم أو قاض . وكان أول قاض أو فيصل يتمثل في موسى ( الخروج ١٨ : ٢٧-٢٧ ) ، فكان ما يقضى به يدعى « تورث » ومفردا « توراه » . وقد أستعملت هذه الكلمة بمفهوم القانون . ومن كان يقضى ويصدر « التوراه » الكهنة والمسوك بصفتهن ممثلين « ليهوى » وعدت أفضيتهن قانونا مقدسا . ومن الكلمات التي يعبرون بها عن القانون كذلك « مشفاط » ( من شفط ) ، ومعناها قضاء أو حكم في قضية معينة .

الصدد ان الاله الشمس ( او الاله الذي تمثله الشمس ) قد عده كثير من الشعوب اله العدل والحق ، فله عند البابليين ابتان هما « كيتو » و « ميشارو » ، أى الحق والعدل (٨) . ووصفت الالهة عشتار بأنها تنظم التقاضى بين الناس بالشرع والعدل « وانها اذا ما قامت في مجلس القضاء كانت قوية العارضة بالغة الحجة وان كانت امرأة (٩) . ويمثل الاله في هذه الارض في أمور الشريعة القاغى الذي يجازى خيرا أو شرا بحسب عدله أو ظلمه .

### الاصول

١ - ولا تفرد شرائع العراق القديم في الاعتقاد بها انها مستمدة من الالهة بل ان جميع الشرائع القديمة تشترك في هذا المصدر النظرى والصفة المقدسة ، فالتوانين القديمة سواء أكانت صادرة عن العرف والعادة أم مبنية على الاحكام الصادرة من الملك او الكهنة انما هي أحكام الهية لان الحاكم يمثل الاله في هذه الارض فأحكامه أحكام الهية . والاعتقاد بهذا المصدر النظرى جعل القوانين القديمة تتصف باثبات وعدم امكان التغير والتحوير فيها وانها جعلت لجميع الناس في الاحوال والازمان كافة ، واذا ما طرأ عليها تغيير فانه مقصور على الامور الجزئية مما لم يرد

(٥) ولعله ليس من باب الصدف أن يكون

لاله الشمس المصرى « اتون » ابنة تسمى « مات » هي كذلك الهة العدل والحق . واذا عرفنا ان اسم الاله الشمس في السمرية هو « اوتو » فيكون أمر علاقة الفكرتين العراقية والمصرية مما يجدر البحث فيه نظرا لاهمية العلائق الحضارية بين تاريخ البلدين .

(٦) Meissner, *Babylonien und Assyrien*, I. 184

اسم القضي ( ديانو ) وقد سمي الآشوريون قانون حمورابي ( أحكام حمورابي أي « دنانى شاخمورابي » وبعد انتهاء المواد فى شريعة حمورابي تبدأ خاتمة الشريعة بهذه العبارة « هذه الاحكام ( دنانو جمع دينو ) العادلة التى ثبتها حمورابي الملك القادر وبها منح البلاد حكومة عادلة انخ » .

٣ - وقد بذرت فى غصون التاريخ فى العراق القديم أول بذور علم القانون ( الفقه ) الذى كان كذلك من مصادر القانون فى تاريخ شرائع العراق القديم كما فى غيرها من الشرائع . فان الحاجة الى تدوين القواعد الاجتماعية لتنظيم التعامل بين الناس وكتابة العتود المختلفة بأصول قانونية كل ذلك ولد عند العراقيين القدماء مدرسة خاصة متطلعة بالشؤون القانونية وبطرق التدوين بصيغ لغوية خاصة ، فكان القضاة من كهنة ومدنيين متطعين كذلك فى تفسيرات القوانين وتطبيق القواعد القانونية وعارفين بالقوانين المختلفة الخاصة بمختلف دويلات المدن وهؤلاء والكتبة المحترفون ( ويسمون دبشارو ) قد اوجدوا اصول الفقه . وكان الكتبة يتدربون فى معاهد خاصة ليتفقهوا فى الشريعة وأحكامها ويتقنوا اصول كتابة العتود والصكوك القانونية بصيغ قانونية . وقد خلف لنا هؤلاء الكتبة ما يصح أن نسميه مؤلفات فقهية يشرح بعضها الصيغ القانونية

(٨) ومن الامثلة على ذلك مجموعة من رقم الطين تدعى بأول عبارة فيها وهى « أنا أنيشو » (ana ittishu) وقد أفادتنا هذه الى انها شرح للصيغ القانونية فائدة كبيرة حيث استنتج منها كثير من المواد القانونية السمرية التى دونت قبل قانون حمورابي . ومما يجدر ذكره بهذا الصدد انه كان من بين رقم الطين الكثيرة التى وجدت فى تديبات مديرية الآثار العامة فى تل حرمل رقيم كبير الحجم يعرف باسم « خرا خوبلم » وردت فيه كذلك صيغ قانونية باللغة السمرية ( سجل فى سجل المتحف العراقي برقم ٥١٥٥٦ ) .

وتعد شرائع العراق القديم بالنسبة الى غيرها من الشرائع القديمة على جانب كبير من الرقي ، فانها بخلاف كثير من الشرائع القديمة ، كشرائع مانو الهندية والالواح الرومانية الاثني عشر ، قد دونت ، كما أسلفنا ، بلغة قانونية فنية وبأسلوب علمي ، كما سيتضح ذلك بجلالة أكثر في الكلام على الشرائع المختلفة في العراق القديم . وان هذه الشرائع قوانين مدنية صرفة مقتصرة على الشؤون الدنيوية لا تتعرض لموضوع العبادات وانها مدونة بهيئة مواد ولم تستببط من كتب مقدسة فيها أمور أخرى كثيرة عدا الاحكام المدنية ، كما في الشريعة العبرانية والشريعة الاسلامية . ومع ذلك فانها لا تخلو من نواح فيها طابع البداءة والسذاجة والشدّة بالنسبة الى عرف البشر المتمدن في الوقت الحاضر ، مثل المسؤوليات الاجتماعية ، كما في مسؤولية القبيلة عن جرم أحد أفرادها والبيئة في الامتحان (Ordeal) ومبدأ القصاص (lex talionis) ومع كل هذا فانها قد تركت العرف القبلي وراها بمراحل كثيرة ، فالتأثر الفردي محرم ، والزواج بالنهب غير معترف به ، والتقاضى كان يجري في محاكم يرأسها أفراد مسؤولون ومركز المرأة محرر ، وانها خالية من كثير من الامور والعبادات الفطرية التي تتسم بها المجتمعات البدائية الساذجة .

ومن الاشياء العامة التي يحسن ذكرها عن شرائع العراق القديم قبل البدء بدرسها بالاسهاب

#### عرض تاريخي

أخذت تتكاثر مصادرنا عن شرائع العراق القديم منذ نهاية القرن الماضي وذلك بفضل الكشف الأركيولوجي والبحوث العلمية التي تناولت تلك الكشف ، أما تلك المصادر فنصوص أصلية أي ما جاءنا من الكتابات المسمارية التي أمدتنا بضربين من المصادر ، فالضرب الاول نماذج من شرائع مدونة من عهود مختلفة بعضها تام ،

(٩) انظر البحث القيم بعنوان « القوانين المسمارية » الذي كتبه « كوجاكر »

Koschaker "Cuneiform Laws" in *Encyclopaedia of Social Sciences*, (1934), Vol. IX, 213 ff.

AJSL, Vol. 36, 49 ff.

(١٠) انظر

١ - القوانين السمرية

١ - القوانين السمرية : وهذه أقدم شرائع ظهرت في تاريخ العراق القديم لا بل في تاريخ جميع الحضارات البشرية ، ويرجع أوائلها الى أقدم نقوش كتابية ظهرت في العراق في بداية العصور التاريخية ( منتصف الالف الرابع ق.م ) وتنتهي حتى نهاية سلاله « اور » الثالثة في حدود ٢٢٠٠ ق.م . وقد جاءت منها نماذج مدونة الى جانب معرفتنا المستنبطة من دراسة العقود القانونية .

٢ - القوانين الاكديّة

٢ - القوانين الاكديّة : من سلاله سرجون الاكدي ( ٢٦٠٠ - ٢٥٠٠ ق.م ) ومعرفتنا بها جزئية مبنية على الاستنباط من المستندات القانونية التي جاءت من هذا العهد .

٣ - القوانين البابلية القديمة ( ١١ ) ( ٢٢٠٠ - ١٧٠٠ ق.م )

يمكن تقسيم هذه القوانين الى صنفين ، يشمل الصنف الاول منها القوانين البابلية القديمة قبل تدوين قانون حمورابي الشهير ، ومعرفتنا بها مستنبطة من أجزاء من شرائع مدونة ومن المستندات القانونية الكثيرة التي جاءت من هذا العهد . أما الصنف الثاني فنطلقه على قانون حمورابي الذي

( ١١ ) نقصد بالقوانين البابلية القديمة تلك

التي يرجع عهدها الى الزمن البابلي القديم ويحدد هذا الزمن من سقوط سلاله أور الثالثة في حدود ٢٢٠٠ ق.م حتى نهاية سلاله بابل الاولى في القرن السابع عشر ق.م ، ويقع فيه عهد سلالتي ايسن - لارسا وسلاله بابل الاولى أي سلاله حمورابي .

مثل قانون حمورابي ، وبعضها على هيئة اجزاء من شرائع لم تصل اليها كلها بعد مثل القوانين السمرية والقوانين الآشورية ، والنوع الثاني من مصادر معرفتنا بشرائع العراق ، وهو لا يقل خطورة وأهمية عن النوع الاول ، لوف من رقم الطين القانونية المدونة بمختلف العقود والصكوك القانونية كمقود المعاملات المختلفة وعقود الزواج والتبني والوراثة ومستندات المحاكم وأفضية القضاة ويلحق بذلك رسائل الملوك الادارية وكذلك المستندات الادارية . وتؤلف هذه الى الشرائع المدونة مصادر للبحث غنية وعلى جانب كبير من الاصاله والاعتماد . وكما سيتضح من عرضنا الآتي تكون العقود والمستندات القانونية مصدرنا الوحيد في بعض العهود التي لما يصلنا منها نماذج من قوانين مدونة ، كالعهد الكشي ( القرن السابع عشر - القرن الثاني عشر ق.م ) والعهد البابلي الحديث . ومع كل هذه الثروة في المراجع الاصلية لا تزال معرفتنا بشرائع العراق القديم أبعد ما تكون من الكمال والتمام ، فهناك فترات لما يأتنا منها شرائع مدونة أو ان العقود القانونية منها غير كافية للبحث والاستنتاج ، وهناك عهود لم يكمل بحث الباحثين فيها بعد من حيث الناحية القانونية ولو ان الوثائق التي جاءتنا قد درست وبحث فيها من الناحية اللغوية . ومهما يكن الامر فسنحاول ايجاز نتائج البحوث التي تمت في موضوع شرائع العراق بقدر ما وصلت اليه أيدينا من المضان والمراجع ، ونبدأ ذلك بتصنيف شرائع العراق بحسب العهود التاريخية :-

### القوانين « السمرية الاكديّة »

مهما اختلفت آراء الباحثين في أصل السمرين وبالرغم من عدم توفيقهم حتى الآن الى حل هذه القضية ، فالثابت عنهم انهم ساهموا بنصيب وافر في انشاء أولى الحضارات البشرية الاصلية في العراق ، فالى هؤلاء العراقيين القدامى تدوين حضارات البشر بأخذها عنهم امورا تعد أسس الحضارة ، منها الكتابة وتشريع الشرائع في أزمان واغلة في القدم . وقبل أن تظهر الكتابة في تاريخ حضارة العراق في الالف الرابع ق. م. لا سيلا لنا الى معرفة شيء عن الشرائع ، ولكن مما يدعش الباحث حقا أن يجد عند سكان العراق حتى في بداية العصر التدويني <sup>(١٢)</sup>، نوعا من أصول متبعة للمعاملات ، فان رقم الطين التي جاءتنا من النصف الثاني من عصر الوركاء ومن العصر الذي عقبه ( جمدة نصر ) تحتوى على كثير من المعاملات

(١٢) ظهرت الكتابة في العراق ( ويرجع كثيرا انها ظهرت أول مرة في تاريخ البشر ) في النصف الثاني من عصر الوركاء ( في حدود ٣٧٠٠ ق. م ) وكانت في بداية أمرها صورية ( على هيئة صور الاشياء المراد تدوينها ) واقتصر استعمالها على تدوين واردات المعابد والمعاملات التجارية والادارية واستمر الحال كذلك في العهد المعروف بجمدة نصر الذي عقب عصر الوركاء ، ثم بدأت السجلات التاريخية والسياسية في الظهور . ولهذه الاسباب دعى الزمن المكون من النصف الثاني من عصر الوركاء وعصر جمدة نصر في تاريخ حضارة العراق باسم « بداية العهد الكتابي أو التدويني » (Proto-literate) وهى تسمية حديثة اصطلح عليها الباحثون في المعهد الشرقى لجامعة شيكاغو (Pre-Sargonic Temples, p. 8. n. 10).

هو أكمل وأنظم ما جاءنا من شرائع العراق القديم لا بل من جميع شرائع العالم القديم .

### ٤ - القوانين الاشورية

وتقسم هذه الى قسمين يشمل القسم الاول منها القوانين الاشورية القديمة التي يرجع انها دونت في خلال القرون الاخيرة من الالف الثالث ق. م. ومعرفتنا بها مستقاة من أجزاء قانونية بهيئة شرائع مدونة ومن النصوص والمستندات القانونية . والقسم الثاني يتضمن القوانين الاشورية الوسيطة وتؤرخ بين ( ١٤٥٠ و ١٢٥٠ ق. م ) وقد جاءنا منها نماذج مدونة الى جانب العقود القانونية ، وتعد القوانين الاشورية الوسيطة أكمل من القوانين الاشورية القديمة .

### ٥ - القوانين البابلية الوسيطة

ويرجع عهدها الى سلالة بابل الثالثة ، أى الى العهد الكشي ( ١٧٠٠ - ١١٧٥ ق. م ) ، ومعرفتنا بها مقتصرة على المستندات والعقود القانونية دون القوانين المدونة .

### ٦ - القوانين الاشورية الحديثة

( في حدود ٨٠٠ - ٦١٢ ق. م ) وتقتصر معرفتنا بها على المستندات القانونية .

### ٧ - القوانين البابلية الحديثة

( ٦٢٠ - ٥٠٠ ق. م ) وقد جاءنا منها اجزاء قليلة من قوانين مدونة ، ولكن جل معرفتنا بها مستندة الى العقود والمستندات القانونية التي استمر ظهورها في العهد الاخمينى الفارسى والعهد السلوقي حتى القرن الثالث ق. م .

من الملوك • ومما يؤثر عنه انه أزال الظلم الذي وجدته في لجش المتأثي من « مساوىء الحكام وطبقات الكهنة وارهاق الفلاحين والطبقات الدنيا بالضرائب الفادحة » فنظم « أصول الادارة من جديد ودعم العدل والحرية فى جميع البلاد »<sup>(١٦)</sup> • ومما يؤسف عليه ان هذا الامير المصلح لم يتمتع فى اصلاحاته أمدا طويلا اذ غلبه على أمره خصمه « لوجال زاجيرى » أمير مدينة « اوما » وهى المدينة التى كانت فى نزاع وتنافس مستمرين مع لجش •

لقد انتهى النزاع بين دويلات المدن السمرية فى عصر فجر السلالات فى عهد السلالة الاكدية السامية بزعامة سرجون الاكدى ( فى حدود ٢٦٠٠ ق م ) الذى قضى على لوجال زاجيرى ووحد البلاد فى مملكة واحدة وسع حدودها الى خارج العراق فنشأ أول نظام للانبراطورية فى تاريخ العالم السياسى وقد استلزمت ادارة هذه المملكة والاقاليم التابعة لها نشوء أصول وقوانين ادارية، كطريقة تعيين الحكام والقضاة والموظفين • ومن المرجح انه نشأ لأول مرة صنف القضاة المدنيين ( بالسمرية « ديكو » وبالاكدية « ديانو » ) • وكان القضاة فى هذا العهد ذوى مكانة سامية فقد صور بعضهم فى المنحوتات الى جانب الملك<sup>(١٧)</sup> • وتشير مسلة الملك الاكدى « مانشتوسو » ، المدون

التجارية والادارية ، كسجلات الخفول والاراضى ، والمستندات التجارية وتدوين الواردات ، وقصد جاءتنا الواح حجر مكتوبة تعد أقدم سجلات للشؤون القانونية منها تثبيت اقطاع الاراضى<sup>(١٨)</sup> • وجاءنا من مدينة الطوفان المشهورة « شروباك - فارة » رقم طين من بداية عصر فجر السلالات ( فى حدود ٣٠٠٠ ق م ) شبيهة بألواح الحجر المذكورة سابقا<sup>(١٩)</sup> • ثم كثرت المصادر عن الشرائع السمرية بطريق استنباطها من المستندات القانونية من عصر فجر السلالات ( ٣٠٠٠ - ٢٦٠٠ ق م ) ولا سيما من العهود الاخيرة منه حيث توافرت النصوص القانونية ، ومن جملتها مستندات قانونية كثيرة تتضمن اصول التعامل التجارى مثل رقم الطين التى وجدت فى لجش ( تلسو ) من أواخر أيام سلالتها القديمة ( سلالة اور - ناشة )<sup>(٢٠)</sup> • وكان آخر أمراء هذه السلالة المسمى « اروكاجينا » أول مشرع ومصلح فى التاريخ وصلت اليه معرفتنا فى الوقت الحاضر • فقد ورد فى ماثره انه « ثبت الاحكام وأقام الحدود والعدل التى فرضها ( الاله ) « ننجرسو » فى البلاد ، وكان يلقب نفسه بأنه « باسط العدل وحامى الضعفاء » وكذلك فعل من جاء من بعده

(١٣) University of Pennsylvania. Publications of the Babylonian Sections. Vol. IX, 1. No 1,2.

(١٤) Review d'Assyriologie, VI, 143 ff.

(١٥) Allotte de la Fuye, Documents Présargoniques, 1. ff.

(١٦) Thur-Dangin, Die Sumerischen und Akkadischen Königsinschriften 54 ff. = (Vorderasiatische Bibliothek. Vol. 1, 1904).

عليها شراء أراض ، الى انتظام الشؤون المالية والقضائية فى عهد السلالة الاكدية<sup>(١٧)</sup>.

قضى على السلالة الاكدية برايرة من القبائل الجبلية جاءوا من شمال العراق وشرقه سمتهم المصادر القديمة باسم « الكوتيين » • وكان عهدهم ، الذى دام زهاء القرن الواحد ، عهدا مظلما فى تاريخ البلاد يكاد لا يعرف عنه شىء الا النزر اليسير • وقد انحصرت معرفتنا بأحوال هذا العصر بما جاءنا من مآثر أمراء لجش الذين حكموا فى ذلك العهد حيث لم ينقطع فى عهدهم المجيد سهر الحضارة وحفوظ على المآثر السمرية ، نخص بالذكر منهم « جودية » الشهير الذى تزين تماثيله الجميلة متحف اللوفر فى الوقت الحاضر • فبفضل ما جاءنا من آثاره وآثار غيره من الامراء لم تنقطع معرفتنا بأحوال هذا العهد ومن جملتها الامور القانونية على قلتها • فقد أخبرنا « جودية » فى نقوشه الكتابية ان التقاضى والمرافعة كانا يجريان فى جزء مقدس من المعبد<sup>(١٨)</sup> • وأكبر الظن ان القضاة كانوا من طبقة الكهنة • ويدعى « جودية » ايضا • انه لم يكن فى اقليم لجش شخص يخاصم أحدا فيذهب الى موضع القسم ( أى محل المقاضاة )<sup>(١٩)</sup> وان ما نعرفه عن « جودية » من المآثر المجيدة يبعث على التصديق انه لم يأل جهدا فى نشر

العدل وازالة الظلم • انتهى العهد الكوتى بثورة الدويلات السمرية بزعامه « اوتو - حيكال » أمير الوركاء ، وقد انتقلت منه الزعامة السياسية الى سلالة « أور الثالثة » التى يعد عهدها من امجد العهود فى تاريخ العراق القديم ، ونهايتها نهاية السمرين السياسية • ومما يمتاز به عهد سلالة اور الثالثة ( ٢٣٠٠ - ٢٢٠٠ ق • م ) بصدد موضوعنا كثرة المصادر التى جاءتنا من ذلك العهد ومن بينها مصادر المعرفة بالشرائع فالى المستندات القانونية كالعقود والصكوك ، جاءنا من هذا الزمن أجزاء من قوانين مدونة بهيئة مواد على غرار قانون حمورابى • وقد كان لكل دويلة من دويلات المدن نظامها وأصول ادارتها الخاصة وكذلك شرائعها ولكن أسس هذه القوانين وأصولها وروحها العامة واحدة مهما اختلفت المدن التى طبقت فيها وذلك بسبب وحدة الحضارة بوجه عام •

فأول ما نسمع من عهد سلالة اور الثالثة فيما يتعلق بأحوال التقضاء والعدل ما جاء على لسان أول ملوكها ومؤسسها الملك « أور - نمو » حيث يقول « لقد جعلت قوانين الاله شمش تسود فى البلاد »<sup>(٢٠)</sup> • والى مثل هذه الاشارات الواردة فى نقوش ملوك هذه السلالة جاءنا من هذا الزمن مصادر أخرى عن الشرائع السمرية يمكن حصرها فى صنفين : « اولا » مجموعة من رقم الطين دونت

(١٧) Meissner, *Op. Ct.*, I. 149

(١٨) Thur.-Dangin, *Op. Ct.*, 114-5

(١٩) Thur.-Dangin, *ibid*, 68-9

(٢٠) Thur.-Dangin, *ibid*, 188-9

من ان مصادرها عن الشرائع السمرية لم تبلغ درجة الكفاية الا انها على نزارتها امدتنا بمعلومات لا بأس بها عن الاحوال القضائية وتنظيم التقاضي والمحاكم ، فمن جملة ما نعرفه ان طبقة من الموظفين الرسميين ، يسمى أحدهم « مشكيم » ، كان يتم بمحضهم بعض المعاملات القانونية ، وكانوا يتولون تثبيت القرارات بعد ذكر عدد من الشهود . أما في المعاملات المهمة التي تحتاج الى تفقه ومعرفة واسعة بالقانون فكان يتولى القضاء قضاة مختصون يجلس منهم في القضية الواحدة عدد بين الاثنين والاربعة . وكان القسم يتم باسم الاله أو باسم الملك أو بكليهما معا بتقديم اسم الاله وذلك توكيدا لسير الحكم وتثبيتا للشهادة وتبدأ قرارات القضية بذكر ملخص الدعوى ( أى موضوعها ) والاشخاص المترافعين وأسماء القضاة ثم ملخص بيانات المدعى والمدعى عليه فقرار المحكمة ويتبع ذلك أسماء الشهود وينتهي القرار بالتاريخ . وكان أول ما يلجأ اليه المدعى أن يعرض دعواه أمام الموظف العدلى ( المشكيم ) فيقوم هذا بتحقيق تمهيدى من كلا الطرفين المتخاصمين يخلص منه الى فصل يعرضه على المتنازعين ، فاذا لم يرض الطرفين بحكمه تعرض القضية أمام المحكمة (٢٤) . وملخص القول ان هذه القضية والقرارات تشير بوجه واضح الى وجود نظام قضائى ناضج قبل أن يقن حمورابى شريعته المشهورة .

فيها قوانين سمرية وأجزاء من قوانين (٢١) . « ثانيا » وقبل أن تكتشف مثل هذه القوانين المدونة كان فى متناول أيدي الباحثين مجموعة كبيرة من رقم الطين (٢٢) وقد جاءنا من هذه الرقم حوالى الستين رقما وجدت سالمة تقريبا فى تنقيتات « لجش » من عهد سلالة اور الثالثة . ومن قبيل ذلك مجموعة أخرى من رقم الطين من « نفر » من زمن متأخر بالنسبة الى زمن المجموعة الاولى ، اذ يرجع عهدها الى الدور البابلى القديم ( عهد سلاتى ايسن - لارسا ) قبل تقنين شريعة حمورابى . وقد توصل الباحثون من دراسة القوانين السمرية ومصطلحاتها وصيغها القانونية ونصوص موادها الى نتيجة خطيرة هى أن قوانين حمورابى تستند فى بدايتها وأصولها الى هذه الشرائع السمرية ، وقد وجدت مواد فى الشريعتين بلغت المشابهة فيهما حد المطابقة تقريبا (٢٣) وبالرغم

(٢١) راجع

1. A. T. Clay, *Miscellaneous Inscriptions in the Yale Babylonian Collection*, Vol 1. No. 2.
  2. Langdon, "The Sumerian Law Code Compared with the Code of Hammurabi." in *JRAS*, (1920), 491 ff
  3. Lutz, *Publications of the Babylonian Sections*, Vol. 1, Part II, Nos. 100-102.
- (٢٢) Langdon, Op. Ct., p. 491, n. 1

(٢٣) ستأتى ترجمة هذه القوانين وكذلك قانون حمورابى فى اعداد قابلة من هذه المجلة انظر .

أما مواضع القانون فهي :-

### اصول المرافعات ( مادة ٩ )

تهمة الزور ( مادة ٩ ) ( حمورابى المواد

١ - ٣ ) .

### المعاملات

١ - المزارعة وضمان العناية بالبساتين

( المواد ١ - ٣ ) ( حمورابى المواد ٥٩ - ٦٥ ) .

٢ - مسؤوليات الجوار ( مادة ٤ ، لا شبه

لها فى قانون حمورابى بالتأكيد ولعل المادة ٦٧

من حمورابى قريبة الشبه ) .

٣ - الرقيق ( المواد ٥ - ٨ ، حمورابى المواد

١٥ - ٢٠ ) .

٤ - الملكية والضرائب ؟ ( المواد ١٠ - ١١ ،

حمورابى المادة ٣٠ ) .

٥ - الضرر الحاصل فى قارب بالاجارة

( مادة ٢٠ ، حمورابى المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ ) .

٦ - مسؤوليات الرعاة ( المواد ٢٥ - ٢٦ ،

حمورابى مادة ٢٦٢ ) .

### الاحوال الشخصية

١ - الزواج والعائلة ( المواد ١٢ - ١٧ والمواد

٢٣ - ٢٤ ، حمورابى المواد ١٢٨ - ١٩٥ ) .

٢ - الاضرار الواقعة على النسوة الحوامل

( المواد ١٨ - ١٩ ، حمورابى المواد ٢٠٩ - ٢١٤ )

٣ - التبني ( المواد ٢١ - ٢٢ ، حمورابى

المواد ١٨٥ - ١٩٣ ) .

القوانين البابلية القديمة قبل شريعة حمورابى

لقد نوهنا فيما سبق بأن معرفتنا بالقوانين

البابلية القديمة فى عهد سلالتي ايسن - لارسا

ونستطيع بدراسة القوانين السمرية المدونة،

وان كانت بحالها الحاضر أجزاء غير كاملة، أن

تكون صورة لا بأس بها عن الاحوال القضائية

عند السمرين قبل تدوين قانون حمورابى . فمن

مواد القانون السمرى مادة تتعلق بتهمة الزور

تشبه المواد ٣-١ من قانون حمورابى . أما المادة

السمرية فعامة فحواها ان عقوبة المتهم ( بكسر

الهاء ) الذى لم يستطع اثبات التهمة تكون نفس

العقوبة المرتبة على المتهم ( بفتح الهاء ) لو كانت

التهمة صحيحة ( المادة ٩ ) ( ٢٥ ) . أما المواد الباقية

ومجموعها ٢٥ مادة فيمكن تصنيفها الى بابين عامين

باب المعاملات ( المواد ١ - ٣ ، ٤ ، ٥ - ٨ ، ١٠ -

١١ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ) ( ٢٦ ) ، وباب الاحوال

الشخصية ( ١٢ - ١٧ ، ٢٣ - ٢٤ ، ١٨ - ١٩ ،

٢١ - ٢٢ ) ( ٢٦ ) . ومما يلاحظ فى القانون السمرى

بالمقدار الذى وصل الينا منه حتى الآن، ان

للأحوال الشخصية فيه نصيبا وافرا كما هو الحال

فى قانون حمورابى . ومما يجدر التنويه به اننا

لا نعرف الملك أو المشرع الذى قننها ، وقد نسب

بعضها الى الآلهة ، فقد غنن بعنوان « أحكام

نصابة وخانى » ( ٢٧ ) ، ومما يعرف عن الآلهة

نصابة أنها آلهة الكتابة والمعرفة والحكمة ولقب

زوجها « خانى » بآله الاختام والوثائق

( ٢٥ ) وقد جعلت الاشارة الى مواد النانون

السمرى بحسب الارقام المستعملة فى المرجع الآتى:

S. Langdon, *ibid.*, 493 ff.

( ٢٦ ) *ibid.*

( ٢٧ ) Yale Oriental Series. Bab. Section, Vol.

1, p. 19, and No. 28.

الملك» (٣٢) •

### شريعة حمورابي

يتضح مما أسلفنا من الكلام على شرائع العراق القديم وجود عرف وأصول قانونية في العراق في مختلف عهوده وذلك قبل أن يجمع حمورابي شريعته المشهورة في قانون موحد • وقد أدت البحوث الكثيرة في قانون حمورابي وموازنته بالاصول القانونية السابقة له الى الاستنتاج ان مصادر شريعة حمورابي تتألف بوجه العموم من جميع القوانين السمرية والاكديّة السابقة مع نزعة الى التوفيق بين النظامين الشرعيين ، السمرى والاكدي ( السامى ) ، ثم اصلاحات الملك نفسه وتغييراته واضافات أحدثها وهى مستمدة من أحكام القضاة وأنصيتهم وتفسيراتهم لنصوص الاحكام القديمة مما دعت اليه حاجة زمنه واتساع رقعة ملكه • وتعد شريعته بالقياس الى ما سبقها من الشرائع العراقية بل الى جميع شرائع العالم القديم أنظم وأكمل شريعة في تاريخ الحضارات القديمة •

فلنتبع ترجمة هذا الاثر الجليل الذى يعد بحق من أسمى ما تفتخر به حضارة العراق القديم •

ورث حمورابي العرش البابلى بعد أبيه « س - مبلط » والبلاد مجزأة بين سلطة العيلاميين في مدينة « لارسا » ( سنكرة ) ، وسلالة « ايسن » الامورية ، ومدينة بابل تحت حكم سلالتها الاولى •

وسلالة بابل الاولى قبل تدوين قانون حمورابي الشهير مستنبطة بالدرجة الاولى من المستندات القانونية الكثيرة ، كقضية المحاكم وعقود المعاملات المختلفة والعقود المتعلقة بالاحوال الشخصية مما خلفه لنا العراقيون القدماء من هذا الدور (٢٨) • الى هذه وردت اشارات في كتابات ملوك ذلك العصر الى انهم شرعوا الشرائع ، وقد جاء من عهود بعضهم أجزاء من قوانين مدونة • فيشير أحد ملوك « لارسا » المدعو « لبت عشتار » الى انه يمكن العدل ونشره في سمر وأكد (٢٩) • ويخبرنا « سن - اذنام » أحد ملوك لارسا أيضا انه « كان الراعى العادل ، الذى أدخل الفرح الى قلب الاله تموز ، ويمكن الاحكام والشرائع المقدسة في البلاد » (٣٠) • وورد في كتابات احد ملوك مدينة الوركاء المسمى « سن - كاشد » اشارات الى انه نظم الاحوال القضائية والاقتصادية منها تثبيت أسعار المواد بالنسبة الى الفضة والنحاس (٣١) • وبوسعنا ان نعد ثانيا ملوك سلالة بابل الاولى المسمى « سومو لا - ايلو » من الشرعيين وان كان ما جاءنا منه جزء من قانون مدون هو « شريعة

(٢٨) انظر المراجع الآتية :-

1. Kohler & Ungnad, *Hammurabis Gesetz*, Band III-IV (1909), Band V ' VI (1923).

2. Schorr, *Urkunden des Altbabylonischen Zivil-und Prozessrechts* (Leipzig, 1913).

YOS, 1, No. 27, 24 ff.

(٣٠) Thur.-Dangin, *Op. Ct.*, 208,a, 9 f.

(٣١) Thur.-Dangin, *ibid.*, 222c.

## متى قُنت شريعته ؟

لا نستطيع أن نبت بوجه التأكيد متى فكر بمشروعه الرامى الى تدوين شريعة عامة موحدة تسرى على جميع انحاء المملكة بعد أن كان لكل مدينة شرائعها وقوانينها الخاصة . ومهما يكن الامر فمن المسترجح أن الفكرة كانت تتملكه منذ أن تولى العرش ، وان هذا المشروع كان من جملة ما فكر به من الاصلاحات الكثيرة ، ولكنه لم يستطع تنفيذها الا بعد أن أنهى حروبه وتم له توحيد البلاد . ولنا من الادلة الداخلية فى نصوص مقدمة شريعته ما يشير بوجه التأكيد تقريبا الى انه اتم جمع قانونه فى السنوات الثماني الاخيرة من حكمه بعد سنته الرابعة والثلاثين (٣٣) ولعله فى الزمن الواقع بين سنته الاربعين والثالثة والاربعين (أى فى حدود ١٧٥٠ ق م)

كتب حمورابى شريعته باللغة الاكدية (السامية) ورتبه ترتيبا متقنا فنيا . ولعله كتب منه نسخة أخرى باللغة السمرية لم يكتب لها البقاء . وقد نقش تلك الشريعة على مسلة من الحجر الاسود (حجر الديوريت) يبلغ ارتفاعها ثمانى اقدام تقريبا وقطرها قدمين . وقد نقش فى أعلى

(٣٣) جاء فى مقدمة شريعته ( العمود الرابع السطر ١٢ و ٣٠ ) ذكر مدينتى « مارى » (تل الحريرى الآن على الفرات فى الحدود السورية العراقية تقريبا ) و « ملجو » ( بجيم فارسية ) انهما من جملة مملكته وقد ارخت سنته الخامسة والثلاثون بحدوث من جملة قهر المدينتين المذكورتين وتخريبهما ، وقد حاربهما قبلا فى سنته الثالثة والثلاثين ( انظر

(Reallexikon, II, P. 180, No. 135; P. 181, No.

173.

وكانت الحروب سجلا بين هذه الدويلات الثلاث . وكانت أقواها ، بابل ولارسا . وكان أجداد حمورابى ينظرون الى كلتا السلالتين الاخيرين عدوين يذازعنهم حكم البلاد وكانوا يحاولون القضاء عليهما وتوحيد جميع البلاد تحت سلالة بابل . ومن حسن حظ حمورابى انه لم يجد بعد تسنمه العرش من اعدائه الا العيلاميين الاشداء فى لارسا وأحلافهم من المدن الاخرى أما سلالة « ايسن » فقد قضى عليها خصم حمورابى « ريم-سن » العيلامى . وبذلك انحصر النزاع بين بابل والعيلاميين . وقد حكم حمورابى ثلاثة وأربعين عاما قضى معظمها فى توطيد ملكه وتثبيت سلطانه وفى اعداد العدة للنزال الاخير الحاسم فى تقرير مصير البلاد . وقد تم له النصر المبين اذ حطم جموع العيلاميين وأحلافهم فى السنة الثلاثين من حكمه ، وتابع انتصاره هذا بفتوح أخرى لاسيما قضاءه على مملكة « اشنونا » (تل اسمر وخفاجى وتل أجرب واشجالى وتل حرمل وغيرها من المواقع الاثرية التى كانت عاصمتها فى تل اسمر) فى سنته الواحدة والثلاثين ، وتم له اخضاع الآشوريين ومد فتوحه الى اعلى الفرات فدانت له البلاد وأصبحت مملكة واحدة . وقد أظهر فى جميع هذه الحروب مهارة القائد الشجاع المحنك . وبعد فراغه من حروبه برهنت اعماله الاخرى على أنه كان كذلك رجل الدولة من الطراز الاول يحسن الادارة وتنظيم المملكة ويسهر على رخاء البلاد ونشر العدل فيها .

المسلة الى السوس ؟ يروى لنا التاريخ أن أحد ملوك عيلام المسمى « شوترك - ناختي » قد غزا العراق في أواخر العهد الكشي ( وذلك فى

*Textes Elamites-Semitiques, = Tome IV of the Mémoires de la Délégation en Perse (Paris, 1902)*

وكان أول من تولى ترجمتها الاب « شيل » فى عام ١٩٠٢ فى المرجع المذكور وتلا ذلك بحوث وترجمات كثيرة نذكر أشهرها بحسب تسلسلها التاريخي :-

1. Müller, *Die Gesetze Hammurabis* (Wien, 1903)
  2. Winckler, *Die Gesetze Hammurabis in Umschrift und Übersetzung* (Leipzig, 1909)
  3. Harper, *The Code of Hammurabi* (Chicago, 1904).
- التعريب والترجمة ونص الكتابة مع ثبت بالكلمات والعلامات
4. Kohler, Peiser & Ungnad, *Hammurabis Gesetz* (1904-1923).
  5. C. H. W. Johns, *The Relations between the Laws of Babylonia and the Laws of the Hebrew Peoples* ( Second ed. Oxford Un. Press, 1917)
  6. W. Eilers, *Die Gesetzesstele Chammurabis* Leipzig, 1932)
  7. P. Gruvehier, *Introduction au Code de Hammurapi* (Paris, 1938)

هذا عدا المقالات والبحوث الاخرى المنشورة فى المجلات الاثرية مما لا يتسع ذكرها . وقد بدأ بعض الباحثين الآن باصدار بحوث أخرى اعدھا مؤلفا الكتاب الثمين عن القوانين الآشورية بالعنوان الآتى :

G. R. Driver & J. C. Miles, *The Assyrian Laws* (Oxford, 1935)

المسلة صورة تمثل الالها لعله الاله الشمس وهو على عرشه ويقف حمورابى بحضرته وقفة المتعبد الخاشع رمز تسلمه الشرائع المقدسة من ذلك الاله . ومن المرجح كذلك أن حمورابى نصب هذه المسلة فى عاصمته بابل (او انه نصبها هى أو نسخة منها فى معبد الاله الشمس فى سبار) فى موضع مقدس من المدينة لعله فى « ايساكلا » معبد الاله مردوخ ليرجع اليها الناس وتوجد دلائل تشير الى أن المشتغلين بشؤون القانون والكتابة المتطلعين قد استسخخوا عنها نسخا علقوا عليها الشروح والتفاسير ليرجعوا اليها عند الحاجة كما ستأتى الإشارة الى ذلك فيما بعد .

لقد ظلت المسلة فى موضعها الاصلى فى بابل قرونا بعد حمورابى ، ولكن غفى عليها الزمان وتنوى أمرها ومعها جميع حضارة العراق القديم . وقد بقى الحال كذلك حتى عام ١٩٠١ - ١٩٠٢ للميلاد حيث عثرت عليها بعثة فرنسية باشراف (دى مورجن) وهى مطمورة فى خرائب السوس، عاصمة عيلام القديمة . فأحدث اكتشافها رجة حماس فى جميع العالم المتمدن فتناولتها بحوث الباحثين فى اوروبا وامريكا منذ زمن اكتشافها حتى انوقت الحاضر (٣٤) . فكيف آل مصير هذه

(٣٤) المسلة الاصلية الآن فى متحف اللوفر فى باريس وتعد من أنفس آثاره . وقد أخذت عنها نسخ قوالب لعرضها فى المتاحف العالمية الاخرى منها المتحف البريطانى والمتحف العراقى . وعندما رأأت الحكومة الفرنسية خطورة اكتشافها نشرت نصوص المسلة نشرة متقنة ثمينة بعنوان

حدود ١١٧٠ ق م) وقضى على السلالة الكشية ، ونهب كثيرا من المدن وأخذ من البلاد غنائم ثمينة من جملة هـا مسلة حمورابى العظيمة ومسلة « ماشتوسو » الملك الاكدى و « نصب النصر » العائد الى « نرام - سن » الملك الاكدى وكثيرا من احجار الحدود « كدورو » فوضعها فى عاصمته « السوس » ، وظلت هذه قرونا كثيرة مطمورة فى انقاض تلك المدينة حتى هيا الله لها البعثة الفرنسية التى ابتدأت بالتنقيب فى خرائب السوس فى عام ١٨٩٩ • وقد وجدت المسلة فى اثناء التنقيب مكسورة الى ثلاث كسر أمكن ربطها وضمها بعضها الى بعض • ومع ذلك فقد وجد أن جزءا كبيرا من الكتابة ، مؤلفة من خمسة أعمدة (تتضمن ٣٥ مادة ، من مادة ٦٦ حتى ٩٩) قد ازيل وذلك فى الجزء الاسفل من وجه المسلة وقد رأى الاستاذ الاب « شيل » أن ذلك جرى عمدا من لدن الملك العيلامى « شوترك - ناختى » سالب المسلة وجالبها الى عاصمته السوس ، بقصد وضع اسمه والقابه فى محل ما ازاله من الكتابة كما فعل فى آثار أخرى عراقية وجدت مع مسلة حمورابى • ولكنه لم يفعل ذلك فى المسلة ، لانه ،

ولحسن الحظ أكمل قسم كبير من هذا النقص الخطير فى شرائع حمورابى لانه وجدت ، كما نوهنا بذلك سابقا ، اجزاء من نسخ لقانون حمورابى قد جمعها الكتبة والمشتغلون بشؤون القانون وقد جاءنا من هذه النسخ الجزئية عدد لا بأس به من العصر البابلى القديم ومن العهد الآشورى ومن العصر البابلى الحديث ، وبهذا استطاع الباحثون تكميل جزء كبير مما نقص من شريعة حمورابى ، وفيما يأتى عرض موجز عن هذه النسخ :-

وجدت فى مدينة السوس نفسها فى اثناء التنقيب حيث عثر على قانون حمورابى اجزاء من نسخ من الشريعة تكمّل بعض المواد الناقصة (٣٥) • ووجد رقيم طين من بين رقم المتحف البريطانى منقوشة بنص المواد ٦٦ - ٧٦ من قانون حمورابى (٣٦) • وقد اكتشف الاستاذ « بوبل » فى عام ١٩١٣ من بين رقم مكتبة المعبّد فى نفر رقيما كبيرا يحتوى جزءا مهما مما فقد من قانون حمورابى تتضمن جزءا من المواد المفقودة ايضا • وبهذا يكون ذلك ظفرا عظيما فى تكميل أكثر مما

(٣٥) نشرت فى

Scheil, *Délégation en Perse*, X. Pl. 9 = *Ungand. Keilschrifttexte des Gesetze Hammurabis* 63-37.

(٣٦) Kohler & Ungnad, *Hammurabis Gesetz*, (1909), Band III, 268 f.

على ما يبدو ، قد دعر وتهيب من اللغات الشديدة التى ذكرها حمورابى فى خاتمة مسلته على كل من تسول له نفسه أن يبدل من شرائعه أو يزيل نصوصها •

تتألف المسلة المنقوشة بشريعة حمورابي من ٤٤ عموداً من الخط المسماري يمكن تقسيمها الى ثلاثة ابواب : اولا مقدمة (ديباجة) (العمدة ١ - ٥ حتى السطر ٢٥) يذكر فيها حمورابي أن الالهة المعظمة (آنو وانليل) فوضت الى مردوخ ، اله بابل ، حكم البشر ، فانتدبت هذه الالهة حمورابي لنشر العدل بين الناس ومحو الظلم وارهاق الضعيف ثم يعدد مدن انبراطوريته واعماله العمرانية فيها . (ثانيا) وبلى ذلك (العمود الخامس السطر ٢٦ حتى آخر العمود ٣٩) مجموعة القوانين المؤلفة من ٢٨٢ مادة . (ثالثا) ثم يلي ذلك (العمود ٤٠ - ٤٤) خاتمة يذكر فيها حمورابي ان هذه « هي الاحكام العادلة التي شرعها حمورابي الملك العظيم للبلاد ، فازدهر فيها العدل والحكم الصالح » ثم يسرد القابه وحب الالهة واصطفاءها له ، ويعلن لكل من أصابته ظلامه من الخلق أن يمثل امام صورة الملك العظيم ، ملك العدل ، فيقرأ شريعته ثم يسرد النصائح الى الاجيال القابلة أن تدبر احكامه وتقدر اعماله وتسير بموجبها ، ويعدد لعنات الالهة الشديدة على كل من يحرف من شريعته أو يزيل مسلته ويمحو أثرها .

فيبدو من هذه الابواب أن القسم الخاص بمواد الاحكام (٢٨٢ مادة) موجز مقتضب ، ولكنه مع ذلك قد شمل المعاملات المهمة كافة . ولعل ايجازه يعزى الى أنه بمثابة دستور موجز للاحكام يتضمن الحالات المهمة ، وان القضايا التي لم يتناولها كانت معروفة لدى القضاة ومدونة على

أزيل من الشريعة الاصلية (٣٧) . ووجد جزء صغير من نسخة في الوركاء أو في لارسا (٣٨) . ووجد في نفر رقيمان كبيران عنوان أحدهما « الرقيم الرابع من سلسلة عندما أراد آنو المعظم » وهو العنوان في ديباجة قانون حمورابي (٣٩) . وهذا يشير الى أن نسخا كثيرة استنسخت عن المسلة الاصلية بعد كتابتها . وقد عرف الآشوريون قانون حمورابي وسماه الكتبة الآشوريون (اقضية أو احكام حمورابي - « دنانى شاحمورابي » ) ، وقد وجدت في مكتبة آشور بانيبال نسخ من مواده (٤٠) . ووجد مثل ذلك من العصر البابلي الحديث (٤١) .

(٣٧) ان هذا الرقيم محفوظ الآن في متحف فيلادلفيا وقد نشره الاستاذ « بوبل » في :  
A. Poebel, *Historical and Grammatical Texts*, No. 93

وترجمة « شيل » في :-

*Review d'Assyriologie*, Vol. 13, 49 ff.

وكذلك بوبل في :-

*Orientalische Literatur Zeitung*, (1915), 162 ff.; 194 ff.; 225 ff.; 257 ff.

وانظر كذلك

Scheil & M. Ed. Cuq, "Les Nouveaux fragments du Code de Hammurabi" in *Mémoires de l'Académie des inscriptions*, Vol. XLI (Paris, 1918), 159 ff.  
Clay, *Miscellaneous Inscriptions*, No. 34. (٣٨)

(٣٩)

Langdon, *Historical and Religious Texts*, No. 22  
Kohler & Peiser, *Op. Ct.* Band. II, 180 f. (٤٠)

1. *ibid.*

(٤١) انظر :-

2. Langdon in *PSBA*, Vol. 36, 100 f.

واستنادا الى ذلك نورد التحليل الآتى وهو يتضمن الابواب الرئيسية والمواضيع المختلفة الداخلة تحت كل باب \*

### اولا : القضاء والتقاضى (أصول المرافعات) :-

- أ - تهمة الزور (١ - ٢) \*
- ب - شهادة الزور (٣ - ٤) \*
- ج - رجوع القاضى عن الحكم بمعد اصداره (٥) \*

### ثانيا : قانون الاموال (المعاملات ٦ - ١٢٦) :-

- ١ - الحيازة (٤٤) (٦ - ٥٢)
- أ - الحيازة غير الشرعية (٦ - ٢٥)
- ١ - السرقات (٦ - ٢٠)
- أ - سرقة الاشياء (٦ - ١٣) :-
- ١ - اشياء مقدسة وعامة (٦ - ٨)
- ٢ - اشياء خاصة (٩ - ١٣)
- ب - سرقة الاشخاص (الاختطاف) (١٤ - ٢٠) :-
- ١ - احرار (١٤)
- ٢ - ارقاء (١٥ - ٢٠)
- ٢ - سرقة بالنهب (٢١ - ٢٥)
- أ - بالنصب (٢١ - ٢٤)
- ب - بالسر (٢٥)
- ب - الحيازة الشرعية (٢٦ - ٥٢)

(٤٤) يفرق قانون حمورابى بين الحيازة والملكية كما يفعل القانون الرومانى (Pfeiffer in *AJSL*, 36 P. 313).

رقم الطين بهيئة قوانين تفصيلية خاصة \* ويشك بعض الثقات فى أمر تطبيق جميع المواد الواردة فى قوانين حمورابى مستندين فى ذلك الى أن قسما من أحكام الشريعة تطفى عليها الروح الفقهية النظرية ، وفيه تزمتم شرعى كاحتفاظه ببعض الأحكام الساذجة التى يرجح انها كانت مهمة ولاسيما تلك المتعلقة بالمحافظة على الملكية الفردية بعقوبة الموت على المعتدين عليها ، والمسؤولية الجماعية \*

### ابواب القانون :

يشبه قانون حمورابى القانون الرومانى المدنى (*Jus civile*) من حيث تبويب مواضيعه (٤٢) فلقد توصل الاستاذ « ليون » (٤٢) الى تصنيف مواده الى بابين عامين (٤٢) باب المعاملات (الاموال) التى تتضمن المواد ٦ - ١٢٦ والباب الثانى الاحوال الشخصية وتتضمن المواد ١٢٧ - ٢٨٢ (٤٣) \* أما المواد ١ - ٥ فهى تتناول أصول التقاضى والترافع فهذه الابواب الثلاثة التى ينقسم اليها قانون حمورابى شبيهة بالابواب الثلاثة التى ينقسم اليها القانون الرومانى أى الى *Jus actionum* (٢) *Jus rerum* (٣) *Jus Personarum* ولكن ترتيبها فى القانون الرومانى عكس قانون حمورابى \*

(٤٢) انظر تحليل قانون حمورابى :

R. H. Pfeiffer, in *AJSL*, 36 (1919/20). 310 ff.

(٤٣) ان قسما مما ادرجناه فى باب الاحوال الشخصية (المواد ١٩٤ - ٢١٨) يمكن ادخاله فى باب المعاملات \*

- ١ - هبات واقطاعات الاراضى العامة أ - الزواج (١٢٧ - ١٦١)  
 قذف الزوجة (١٢٧) (٢٦ - ٤١)  
 أ - حيازة شرطية (٣١-٢٦) (٤٥)  
 ب - حيازة لا يمكن نقلها (٤١-٣٢)  
 ٢ - استعمال الاراضى الخاصة (٥٢-٤٢)  
 أ - حقل بالاجارة (٤٧ - ٤٢)  
 ب - حقل بالرهن (٥٢ - ٤٨)  
 ٢ الملكية (٥٦-٥٣) فما بعد)، حقوق المالك :-  
 أ - ضمان المالك تجاه الاضرار المسببة عن :-  
 ١ - الماء (٥٦ - ٥٣)  
 ٢ - الماشية (٥٧ - ٥٨)  
 ٣ - الانسان (٥٩)  
 ب - اجارة الارض والحقل (٦٠ - ٦٦ فما بعد)  
 ج - المداينات (٩٠ - ٩٩)  
 ٣ استملاك الاموال (١٠٠ - ١٢٦) ٠ انواع التجارة :-  
 أ - شركة المضاربة (١٠٧ - ١٠٠)  
 ب - تجارة الخمر (١٠٨ - ١١١)  
 ج - نقل البضائع (١١٢)  
 د - الصيرفة والدين (١١٣ - ١١٩)  
 هـ - خزن الجبوب (١٢٠ - ١٢١)  
 و ايداع الاموال الثمينة (١٢٢ - ١٢٦)  
 ثالثا : الاحوال الشخصية وقانون الاشخاص (١٢٧ - ٢٨٢) :-  
 ١ الاسرة (١٢٧ - ١٦١)  
 ٢ - قيود عائلية (١٤٤ - ١٥٢)  
 أ - قيود شخصية (١٤٤ - ١٥٢)  
 ١ - تقييد حق التسرى (١٤٤ - ١٤٥)  
 ٢ - تقييد حق بيع الزوجة الامة (١٤٦ - ١٤٧)  
 ٣ - تقييد الحقوق على الزوجة المتوفاة (١٤٨ - ١٤٩)  
 ب - قيود مالية :  
 ١ - تقييد حقوق الورثة (١٥٠)  
 ٢ - تقييد حق الاسترقاق مقابل الدين (١٥١ - ١٥٢)  
 ٣ - العقوبات الخاصة بالزواج (١٥٣-١٥٨)

(٤٦) ينكر البعوض حق المرأة فى الطلاق ولكن المادة ١٤٢ تبرهن على ان المرأة كانت بوسعها أن تحصل على حكم الطلاق فى بعض الحالات .

(٤٥) كان تبطل الحيازة فى حالة تشغيل بديل ( المادة ٢٦ ) أو باهمال الارض ثلاث سنوات ( المواد ٣٠ - ٣١ ) ، وتبطل الحيازة حينما من الزمن فى حالة الاسر ( المواد ٢٧ - ٢٩ ) .

- أ - تملأ الزوجة على قتل زوجها  
من أجل رجل آخر (١٥٣)
- ب - الزنا بالمحرمات (١٥٨ - ١٥٤)
- ٥ - نقض عهد الزواج (١٥٩ - ١٦١)
- ب - الموارث (١٦٢ - ١٨٤) :-
- ١ - مال الزوجة ( وخاصة صداقها ) (١٦٢ - ١٦٤) ورثتها :-
- أ - اولادها (١٦٢)
- ب - اهلها (بيت أبيها) (١٦٣ - ١٦٤)
- ٢ - مال الزوج (١٦٥ - ١٨٤) ورثته :-
- أ - الابناء الراشدون (١٦٥ - ١٧٦)
- ١ - ابناء من أب حر (١٦٥ - ١٧١)
- من أم حرة (١٦٥ - ١٦٩)
- من أم أمة (١٧٠ - ١٧١ ب)
- ب - الزوجة (١٧١ ج - ١٧٤)
- من أب رق (أم حرة) (١٧٥ - ١٧٦ أ)
- ج - الابناء القاصرون (١٧٧)
- د - البنات (١٧٨ - ١٨٤)
- ج - التبنی (١٨٥ - ١٩٣) :-
- ١ - متى يمكن المطالبة بالصبي المتبنى ؟  
(١٨٥ - ١٩٠)
- أ - صبي لا يمكن المطالبة به (١٨٥ - ١٨٨)
- ب - صبي يمكن المطالبة به (١٨٩ - ١٩٠)
- ٢ - توريث الابن المتبنى (١٩١)
- ٣ - عقوق الابن المتبنى (١٩٢ - ١٩٣)
- ٤ - المسؤوليات عن الاضرار والضمانات والعقوبات المترتبة عليها (١٩٤ - ٢٨٢)
- أ - اضرار الاعتداء (١٩٤ - ٢٢٧)
- تبدیل الظئر صبی بصبی آخر (١٩٤)
- ١ - الاضرار البدنية والموت (١٩٥ - ٢٢٣)
- أ - الضرب (١٩٥ - ٢١٤)
- ١ - الاضرار الواقعة على الذكور (١٩٥ - ٢٠٨)
- ضرر العمد (١٩٥ ، ١٩٦)
- ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ - ضرر عن غير عمد (٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨)
- ٢ - ضرر على النسوة الحوامل (٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١١ - ٢١٢ ، ٢١٣ - ٤١٤)
- ب - اضرار سبها العمل (٢١٧ ، ٢١٨ - ٢٢٠)
- ١ - الاطباء والجراحون ، أجورهم وعقوباتهم (٢١٥ - ٢٢٣)
- ٢ - الضرر المالى (٢٢٤ - ٢٢٧)
- الناشئ عن :-
- أ - عمل البيطار ( ٢٢٤ - ٢٢٥)
- عمل واسم العبيد (٢٢٦ - ٢٢٧)
- ١٩٠ -
- ب - الضمانات المتعلقة بالعقود والالتزامات (٢٢٨ - ٢٨٢)

قوانين العراق القديم قانونا جنائيا خاصا ، وان معرفتنا بقانون الجنايات مبنية على القوانين العامة التي جاءتنا ، اذ ادرجت العقوبات المختلفة بعد كل حالة يعالجها القانون ، كما هو واضح فى قانون حمورابى والقوانين الآشورية والقوانين السمرية .

### القوانين الآشورية

سبق ان قلنا ان القوانين الآشورية التى وصلت الينا حتى الآن تقسم الى قسمين من حيث الزمن الذى تعود اليه ، وقد أطلق على القسم الاول منها اسم القوانين الآشورية القديمة ، جاءنا منها حتى الآن أجزاء مدونة على ثلاثة رقم غير كاملة ، الرقيم الاول والثانى منها محفوظان فى متحف اللوفر والثالث فى متحف جامعة بنسلفانية ( فيلادلفيا ) . وقد حصل عليها من حفر سرى غير مشروع ولذا لا يمكن تحديد موضعها الاصلى بوجه التأكيد . غير ان خطها ولغتها يشيران الى أنها ترجع فى زمنها الى العهد الآشورى القديم (٤٧) مما يقابل الدور البابلى القديم أى من زمن سلالة بابل الاولى أو من عهد سلالتي « ايسن - لارسا » من صنف رقم الطين التى وجدت فى مواقع تاريخية فى آسية الصغرى مثل « كول تبه » وفى الاقليم الواقع بين « بوغاز كوى »

(٤٧) الترجمة والتعريب Transliteration

فى :-

G. R. Driver & John. C. M. Miles, *The Assyrian Laws* (Oxford, 1935). 1 ff. 2. 376 ff.

أما النص الاصلى فانظر ذات المصدر العن (XVII)

١ - اجار العمل ( ٢٢٨ - ٢٦٧ )

أ - عقد عمل

١ - بناء البيوت ( ٢٢٨ - ٢٣٣ )

٢ - بناء السفن ( ٢٣٤ - ٢٣٥ )

٣ - الملاحة ( ٢٣٦ - ٢٤٠ )

٤ - الزراعة ( ٢٤١ - ٢٦٠ )

ثور بالرهن ( ٢٤١ - ٢٥٢ )

مزارع ( ٢٥٣ - ٢٥٦ )

فلاح أجير ( ٢٥٧ - ٢٥٨ )

السرقه من مزرعة ( ٢٥٩ )

- ( ٢٦٠ )

٥ - اجارة المراعى ( ٢٦١ -

( ٢٦٧

ب - عقد عمل موقت ( ٢٦٨ - ٢٧٧ )

١ - اجارة الدواب ( ٢٦٨ -

٢٧٠ ) الدابة مع صاحبها

وعدتها ( ٢٧١ - ٢٧٢ )

٢ - عامل أجير ( ٢٧٣ ) ، صانع

أجير ( الاستصناع )

٠ ( ٢٧٤ - ٢٧٥ )

٣ - اجارة السفن ( ٢٧٦ -

٠ ( ٢٧٧

٢ - شراء الرقيق ( ٢٧٨ - ٢٨٢ )

أ - بطلان عقد الشراء واقلته ( ٢٧٨ ،

٢٧٩ ، ٢٨٠ - ٢٨١ )

ب - تمرد الرقيق ( ٢٨٢ )

ومما يحسن التنبيه اليه أننا لا نعرف من

١٢٥٠ ق. م، ولعل التاريخ الثاني أقرب الى وجه الصواب . وقد جاءتنا مصادر أخرى عن القوانين الآشورية وهى العقود والمستندات القانونية المدونة على رقم الطين من التقييسات فى مدينة آشور ( ١٩٠٣ - ١٩١٤ ) ويرجع عهدا كذلك الى زمن القوانين الآشورية الوسيطة وشبه بهذه المستندات مجموعة من رقم الطين القانونية جاءتنا من منطقة كركوك (ارابخا) القديمة ظهر ان الاصول القانونية المستنبطة منها أشبه ما تكون بالقوانين الآشورية . أما تاريخها فقد أمكن ارجاعه الى حدود القرن الخامس عشر ق. م بوجه التقريب .

وتشبه لغة القوانين الآشورية الوسيطة لغة السجلات الملكية التاريخية ، وهى غفل من أية شارة أو دلالة الى معرفة جامعها أو مشرعها ، وانما يستنتج منها ان أحكامها كانت سارية فى مدينة آشور وما يجاورها من المدن . ومما يقال فيها بوجه العموم انها لا تؤلف جزءا من قانون عام شامل مثل قانون حمورابى ، ولا يتم بعضها بعضا وتكاد أحكام ثلاثة الرقم الاولى منها تقتصر على المرأة مما يتعلق بالجنايات أو الاجرام التى تقتربها أو الجنايات الواقعة عليها . وموادها تشبه مواد قانون حمورابى فى صيغها من حيث انها تبدأ بالشرط ( شما ) - أى اذا أو عندما . ويرى الباحثون ان مواد القانون الآشورى فى أصلها لم تكن سوى قرارات وأقضية سابقة صدرت بخصوص قضايا خاصة فدونت بهيئة مواد

ومنطقة الخابور ومدينة آشور فى الجنوب وهو الاقليم الذى دعى فيما بعد بكبدوكية ، ولذلك دعت الرقم « برقم كبدوكية » . وقد ذهب بعض الثقات استنادا الى أدلة داخلية ، الى ان هذه القوانين الآشورية لا تعود الى مدينة آشور وانما الى مستعمرة آشورية تجارية حلت فى آسية الصغرى وانها بالرغم من مجاورتها للأنضوليين الاجانب ، ظل أهلها مرتبطين ، من الوجهة الثقافية على الأقل ، ببلاد الآشوريين ، موطنهم الاصلى . فقد استعملوا التقويم الآشورى القديم وأرخوا بحكم الموظفين ( « لمو » ) ، وهى طريقة التاريخ ( الآشورى ) واستعملوا الطريقة العشرية فى الحساب وكذلك الموازين والمقاييس الآشورية . انه من الصعب تحليل محتويات هذه الرقم الثلاث لانيها غير كاملة فلم يستقر الرأى بعد على ترجمتها وتحليلها نهائيا ، والذى عليه الرأى الآن ان أكثر ما جاء فيها من القوانين يتعلق بنظام المحاكم وأصول المرافعات (٤٧) ولا سيما فى الامور التجارية .

#### القوانين الآشورية الوسيطة

لقد ظهر من بين مجموعة رقم الطين المكتوبة التى عثر عليها المنقبون الالمان فى آشور ( قلعة الشرقاط ) ( ١٩٠٣ - ١٩١٤ ) تسعة رقم وكسر من رقم نقشتم بمجموعة من القوانين الآشورية (٢٨) وقد أمكن تاريخها بوجه التقريب بين ١٤٥٠ و (٤٨) انظر المرجع رقم ٤٧ وفيه الاشارات الى مراجع النص الاصلى والترجمات السابقة المتعددة .

نماذج مدونة وانما تقتصر معرفتنا بالاصول القانونية على المستندات والعقود . ويستبان مما وجد في خزانة كتب الملك الاشورى « آشور بانيبال » ان الاشوريين في ذلك العهد كانوا يعرفون قانون حمورابى وربما طبقوا بعض أحكامه حيث جاءنا بعض الرقم وقد دونت فيها نسخ من مواد ذلك القانون (٤٩) .

أما عن القوانين العراقية من العهد البابلى المتأخر ( العهد البابلى الحديث والعهد الاخمينى والسلوقى ) فمعرفتنا بها مستتبطة كذلك من المستندات القانونية الكثيرة التى جاءتنا من العهد البابلى الحديث ومن العهود التى تليه بعد سقوط بابل على أيدي الاخمينيين وقد سبق ان أشرنا الى اكتشاف نسخ من مواد قانون حمورابى من العهد البابلى الحديث (٥٠) مما يشير الى احتمال ان بعض أحكام هذا القانون ظلت سارية فى هذا العهد المتأخر . وإلى المستندات القانونية المتنوعة جاءنا من العهد البابلى المتأخر أجزاء من قوانين مدونة (٥١) .

(٤٩) انظر

Kohler & Peiser, Op. Ct., II, 180 ff

ibid., II, 182

(٥٠) انظر :-

1. Kohler, in Beiträge zur Assyriologie, (٥١) IV, 423 ff.

2. H. S. Linfield in AJSL, Vol. 36, 40 ff.

قانونية . أما قانون حمورابى فهو وان كان يرجع فى كثير من مواده فى الاصل الى أقضية سابقة كذلك الا أن مقتنه قد عدل وحوّر مثل تلك القرارات وأضاف اليها . أما القانون الاشورى فانه يمثل الخطوة الاولى أى انه أقضية سابقة دونت بهيئة مواد ، ولم يصلنا من الاشوريين بعد المرحلة الثانية فى التقنين وهو تدوين قانون عام على غرار قانون حمورابى . ومن الباحثين من يرى ان مواد القانون الاشورى بمثابة تفسيرات لمواد قانون آخر لم يصلنا بعد ، اما أن يكون قانونا آشوريا مستقلا أو انه قانون حمورابى بالذات .

أما بقية قوانين العراق فى العهود التالية فليس لدينا ما نقوله عنها لانه لما يأتنا من تلك العهود سوى المستندات القانونية التى تلقى بعض الضوء على الاصول القانونية وأجزاء ضئيلة من قوانين مدونة ، وقد سبق ان عددنا تلك العهود وهى العهد البابلى النوسيط (١٧٠٠ - ١١٧٥ : م) وهو زمن سلالة بابل الثالثة ، أى عصر الملوك الكشيين . ومعرفتنا بالناحية القانونية مقتصرة على العقود والمستندات القانونية ومن بينها أحجار الحدود الشهيرة التى سماها البابليون « كدورو » حيث دونت عليها نصوص ملوكية تتضمن أقطاعهم الاملاك بعض الافراد ، لتثبيت الملك وبيان حدوده . ولم يصلنا بعد من العهد الاشورى المتأخر ( ٨٠٠ - ٦١٢ ق م ) عن القوانين الاشورية